

وزارة الاستثمار ومؤسسة المصري



إبراهيم الأزهرى

الأمين العام للاتحاد العام للغرف التجارية بمصر

خلال شركات المؤسسة واعتماداً على خبرتهم الطويلة في هذا المجال يفرض تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وذلك في نطاق جغرافى بجميع محافظات الجمهورية بهدف الوصول إلى جميع الفئات المستهدفة والأكثر احتياجاً وبما يحقق تنوع الخدمات وتكاملها.. وكذلك رعاية المتقوضين في جميع المجالات.. وحسن الأداء في التنمية التعليمية والمهنية والاقتصادية والهيئية والمساهمة في الإضاءة المعاجلة.. وكذلك تحسين بيئة العمل الداخلية للشركات وتهيئة ممارسات اجتماعية مقبولة تجاه المجتمع.

ومن خلال البرنامج الذى تصمم بموجبه مؤسسة المصري.. فإن دورها قد يصبح كجهداً ويفطى الجوانب التى تميز منها الدولة.. لأن إدارته لا تقتصر بالبيروقراطية.. وكما

أن احتياجات المجتمع تتزايد

عاماً بعد عام.. وتعرض شرائح كبيرة من المجتمع للآلام الفقر والمرض.. وعدم قدرة آلاف الأسر على مواجهة أعباء الحياة.

وإذا كانت هناك مساهمات من بعض الشركات القابضة فإن رسالة هذه المؤسسة لكي تؤدي دورها الخدمى لإصلاح بعض الأوضاع الاجتماعية.. يجب أن تشمل في تمويلها كل الشركات العامة والخاصة والاستثمارية.. لتأكيد الدور الاجتماعى بهذه الشركات وأن يتنق القائرون على أمر

حينما شرعت الزكاة.. لتكون ضمن أركان الإسلام نكساً على أثر ذلك بيت المال ليكون وعاء إسلامياً يستوعب أموال الزكاة وكذلك الصدقات التى يتصدق بها البعض من الذين لا يعرفون مستحقى الصدقات.. من الفقراء والمساكين والعاملين عليها.. الخ.. فكان بيت المال هو الوعاء الذى يستوعب كل ما يقدمه الأغنياء.. وكان يصرف من بيت المال الصدقات بالإضافة إلى بعض الأمور التى تتعلق بخدمة المجتمع الإسلامى.. وكان من أبرزها ما ينيد جيوش المسلمين في غزواتهم.

ومما تطور ظهرت أنظمة الضرائب.. التى تعتبر الوعاء المقابل لبيت المال في الإسلام.. ومنها يتم الانفاق على الأعمال الخيرية والمشروعات الخدمية التى تفيد المجتمع الإسلامى وكذلك أهل الذمة.

وقد اعتقد البعض نتيجة لقصور التمرير بالقيم الإسلامية أن مسألة الزكاة.. هي مسألة شخصية.. وأمن المطالبين بها هم الأفراد دون غيرهم.. وأن الشركات خارج هذه المسئولية التضامنية.. لأنها كائنات لها اسمها التجارى والاقتصادى مثل الشركات المساهمة.. وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وكذلك الأجهزة الحكومية وغيرها.

وماهية المال.. في التشريع الإسلامى.. النفوس بكل أشكالها لأن المال هو مال الله.. وأن العباد مستخلفون في إدارة هذه الأموال للخدمة العامة ومنفعة المجتمع. وبالتالي فإن قضاء الشريعة الإسلامية أكدوا على هذا المعنى وأوجبوا الزكاة على الشركات والمؤسسات بالمساكين والأوصية المبررة من وجوب الزكاة.

ومن أجل هذا طين مبادرة وزير الاستثمار في إنشاء مؤسسة المصري لخدمة المجتمع.. تعتبر إضافة.. إلى الدور القومى لمصلحة الضرائب.. إذ إنها تقوم لسد جانب آخر طبقاً للاتحتها التى أشهرت بموجبهها برقم ٧٥٠٤ لسنة ٢٠٠٨.. حيث شكل لها مجلس أمناء برئاسة الدكتور الطيب إبراهيم بدران الرجل العارف بالله وذلك من أجل تقديم خدماتها لجميع فئات المجتمع المصرى نساء ورجالاً صغاراً وكباراً بشكل عام وذلك من

وماهية المال.. في التشريع الإسلامى.. النفوس أشكالها لأن المال هو مال الله.. وأن العباد مستخلفون في إدارة هذه الأموال

هذه المؤسسات والهيئات والشركات بأن مسئوليتهم تمتد إلى باقى الفئات المختلفة. وجميل أن ينق ذهن الدكتور محمود معسى الدين إلى هذا المعنى الاجتماعى الذى ربما يكون راجعاً إلى المساكين الأخلاقية التى ورثها في كنف عائلة معسى الدين بكفر شكر والتى لها تاريخها في العطاء الإنسانى لمجتمع الفلاحين.. وأبناء القرى الواقعة في دائرة محافظة القليوبية.. فشكراً للرجل.